

استخدام نهري دجلة والفرات في العلاقات التركية-العراقية: المشكلات والحلول من المنظور التركي

جميل دوغج إيبك*

* جامعة توب
كابي، تركيا

ملخص: يؤدي الجفاف في حوضي نهري الفرات ودجلة، وزيادة الطلب على المياه، وتوسيع سعة التخزين/تنظيم التدفق في الحوض العلوي - إلى زيادة هشاشة العلاقات المائية بين تركيا والعراق. تحلل هذه الدراسة، من منظور تركي ما يأتي: (1) الديناميات المعيارية والمؤسسية التي تولد النزاع، (2) العلاقة بين حجج تركيا بشأن المياه العابرة للحدود والاستخدام العادل، (3) تأثير قدرة العراق الداخلية على إدارة المياه في الأزمة. باستخدام نهج مراجعة الوثائق ومراقبة العمليات، تقيم الدراسة نقاط الانهيار من بروتوكول 1946م للآلية المالية التي أنشئت في عام 2025. تشير النتائج إلى أن النزاع يصبح أكثر قابلية للإدارة عندما يتحقق إنشاء هيكل تعاون قائم على تقاسم المنافع من خلال تبادل البيانات والاستمرارية المؤسسية وإصلاحات كفاءة استخدام المياه، بدلاً من المطالبات الثابتة بالحصص/التدفقات. الكلمات المفتاحية: الفرات ودجلة، العلاقات التركية العراقية، الدبلوماسية، القانون الدولي للمياه.

Tigris and Euphrates Rivers in Türkiye-Iraq Relations: Problems and Solutions from a Turkish Perspective

CEMİL DOĞAÇ İPEK*

ORCID NO: 0000-0001-5007-7151

cemildogacipek@gmail.com

* Istanbul
Topkapı
University,
Türkiye.

ABSTRACT: Drought in the Euphrates and Tigris river basins, rising water demand, and the expansion of storage capacity and flow regulation in the upstream basin have increased the fragility of water relations between Türkiye and Iraq. From a Turkish perspective, this study analyzes (1) the normative and institutional dynamics that generate conflict, (2) the relationship between Türkiye's arguments on transboundary waters and the principle of equitable and reasonable utilization, and (3) the impact of Iraq's domestic water-management capacity on the crisis. Employing a document review and process-tracing approach, the study assesses points of breakdown from the 1946 Protocol to the financial mechanism established in 2025. The findings indicate that the dispute becomes more manageable when a cooperation framework based on benefit-sharing—through data exchange, institutional continuity, and water-use efficiency reforms—is established, rather than reliance on fixed claims to quotas or flows.

Keywords: Tigris–Euphrates, Türkiye–Iraqi Relations, Diplomacy, International Water Law.

رئيسة تركية
2026-(1/15)
129 - 150

Received Date: 31 / 12 / 2025 • Accepted Date: 20 / 02 / 2026

This work has been prepared in accordance with ethical principles

مقدمة

تُعدّ موارد المياه في الشرق الأوسط من الأصول الطبيعية العابرة للحدود ذات الأهمية الإستراتيجية بين دول المنطقة. تُعرّف هذه المنطقة باسم بلاد ما بين النهرين، وهي مهد الزراعة والحضارة عبر تاريخ البشرية، وهي منطقة جغرافية تغذي نهري الفرات ودجلة. لكن اليوم، تواجه الأراضي الواقعة بين هذين النهرين مشكلات مائية خطيرة. أدى تغير المناخ وزيادة الطلب وبناء السدود في الأحواض العليا إلى انخفاض كمية ونوعية نظام الأنهار، وهذا أدى إلى تدمير البيئة والهجرة الداخلية، وفي بعض الأحيان، إلى وقوع حوادث عنيفة.¹ تسببت ندرة المياه في انخفاض احتياطيات المياه إلى أدنى مستوى لها منذ 80 عامًا في البلدان الواقعة في مجرى النهر، مثل العراق، وهذا أجبر أكثر من 10,000 أسرة على النزوح بسبب جفاف الأنهار وتعريض الأمن الغذائي للخطر.² وفي العراق، توقفت خطط الزراعة في صيف عام 2025 بسبب الجفاف. أدت الملوحة والتلوث في محافظات مثل البصرة، إلى زيادة الأمراض المنقولة بالمياه، واحتجّ سكان مدن مختلفة على قطع المياه.³

تكمّن قضية تقاسم نهري الفرات ودجلة بين تركيا والعراق في صميم أزمة المياه هذه. يتهّم العراق جارته تركيا بتقييد تدفق الأنهار. من ناحية أخرى، ترى تركيا أن مصدر المشكلة يكمن في سوء إدارة المياه والبنية التحتية في العراق.⁴ في هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال الآتي: إن الخلاف بين تركيا والعراق حول استخدام نهري الفرات ودجلة يتشكل بدرجة أكبر بسبب الاختلافات القانونية والمؤسسية والحوكومية أكثر من التقاسم الكمي للمياه. إلى أي مدى يسهم نهج تركيا في الاستخدام العادل في إدارة هذا النزاع؟

على الرغم من وجود اتصالات دبلوماسية بين البلدين على مدى سنوات حول استخدام نهري الفرات ودجلة، ولكن لا يوجد حتى الآن اتفاق شامل وملزم. تتناول هذه الدراسة القضية بطريقة متعددة الأبعاد من المنظور التركي. في البحث تحليل الخلفية التاريخية ومطالب العراق وسياسة تركيا المائية والحجج القانونية، وآثار المشروعات في نطاق مشروع حوض الفرات، ومشكلات إدارة المياه الداخلية في العراق، والأزمات الأخيرة والتطورات الدبلوماسية، والحلول المقترحة، يجري تحليلها في إطار أكاديمي. وفي البحث كلك تأكيد الحجج الرسمية ونهج جمهورية تركيا، وعرض أسباب موقف تركيا الدبلوماسي والتقني بشأن تقاسم المياه. وعلى امتداد البحث كله، ثمة تقييم البعد

القانوني الدولي، ومناقشة شرعية المبادئ التي تدافع عنها تركيا في ضوء المصادر الأكاديمية.

بناءً على ذلك، تستند الدراسة منهجياً إلى تصميم بحثي نوعي. باستخدام نهج تتبع العمليات، جرى تحليل البروتوكول الإضافي لعام 1946، وفترة اللجنة الفنية المشتركة لعام 1980 واللجنة الفنية المشتركة لعام 1987، والترتيب المؤقت لعام 1987، وتعبئة الخزان لعام 1990، وكذلك اتفاقيات عام 2009، والمبادرات المؤسسية للفترة 2017-2019، واتفاقية إطار الآلية المالية لعام 2025، يجري تحليلها بالتسلسل. في نطاق مراجعة الوثائق، ثمة تقييم البروتوكولات الثنائية والبيانات الرسمية والنصوص القانونية الدولية والدراسات الأكاديمية وتقارير السياسات معاً؛ بالإضافة إلى تفسير النتائج المتعلقة بقدرة العراق الداخلية على إدارة المياه مقارنةً بالدراسات المتعلقة بالحوكمة والبنية التحتية.

الإطار النظري

تستخدم هذه الدراسة أربعة مناهج نظرية متكاملة لشرح العلاقات المائية بين تركيا والعراق:

أولاً: يرى النهج الهيدرسياسي أن دول المنبع تكتسب قوة تفاوضية من خلال قدرتها على التخزين وتنظيم التدفق وجدولة المشروعات في الأنهار العابرة للحدود؛ بينما تركز الدول المشاطئة لمجرى النهر السفلي، بسبب تزايد الاعتماد والضعف، على المطالب الموجهة نحو الكمية.⁵ ويسمح هذا الإطار بتصوير كيفية تحول التباينات في البنية التحتية التقنية والقدرات المؤسسية في نهري الفرات ودجلة إلى توترات سياسية.

ثانياً: تؤكد المناقشات حول الهيمنة المائية أن عدم التوازن في القوة لا يتحقق فقط من خلال الأدوات الصلبة، بل أيضاً من خلال الخطاب، ووضع المعايير، وتحديد الأجندة المؤسسية، وتشكيل معايير المعرفة/القياس التقنية. يسלט هذه المنظور الضوء على الإدارة المشتركة القائمة على الحوض والكفاءة والإنصاف القائم على الاحتياجات، وخطاب العراق الذي يركز على الوضع الدولي للمياه وعدم التحيز، بوصف ذلك أطراً معيارية متنافسة.⁶

يرتبط الجزء الثالث بالأدبيات المتعلقة بقانون المياه الدولي. تتناول قواعد هلسنكي واتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية عام 1997 مبادئ الاستخدام العادل والمعقول ومنع الضرر الجسيم معاً. ومع ذلك، فإن ترتيب أولويات هذه المبادئ وتحقيق التوازن بينها في النزاعات الملموسة يعتمد على تفسيرات الدول. ويشكل تفسير تركيا، الذي

يعطي الأولوية لمبدأ الاستخدام العادل، وتفسير العراق، الذي يعطي وزناً أكبر لمبدأ عدم الإضرار - جوهر النزاع المعياري. وقد جرى ربط عدم مشاركة تركيا في المعاهدة بالاعتراضات المستمرة في الأدبيات.⁸

أخيراً، يرى نهج التعاون المؤسسي أن الأنظمة المستدامة تُبنى من خلال تبادل البيانات، والقياس/الرصد المشترك، والشفافية، وآليات التخصيص القابلة للتكيف، وتنمية القدرات التقنية. في هذا السياق، يحوّل نهج تقاسم المنافع النقاش من مجرد تقسيم كميات المياه إلى تحقيق مكاسب متبادلة في مجالات مثل التحكم في الفيضانات، وكفاءة الري، وتحديث البنية التحتية، وجودة المياه.⁹ إن إمكانية إطار الآلية المالية عام 2025 في التغلب جزئياً على الجدل حول الكميات والحصص وإرساء أساس للتعاون يركز على تحديث البنية التحتية بحيث تتوافق مع هذا الخط النظري.¹⁰

مراجعة الأدبيات

تتناول الأدبيات المتعلقة بحوض الفرات ودجلة هذه المسألة من منظور متعدد الأبعاد، وتركز بشكل عام على أربع مجموعات رئيسية:

تركز المجموعة الأولى على المناقشات التي تركز على العلاقات السياسية المائية، والتباين الجغرافي، والأمن. تؤكد هذه الدراسات قدرة تركيا على التحكم في تدفق الأنهار وحجمها؛ بسبب موقعها في أعلى النهر، مؤكدة أن هذا يخلق قوة تفاوضية مميزة، وميزة هيمنة على البلدان الواقعة في أسفل النهر (العراق وسورية).^{11، 12} وعلى وجه الخصوص، فإن مشروعات السدود والري واسعة النطاق التي تنفذها تركيا في إطار مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) لا تُعدّ مبادرة تنمية فقط، بل تُعدّ أيضاً أدوات إستراتيجية تغير النظام الهيدرولوجي للأنهار وتؤثر في توازن القوى الإقليمي،^{13، 14} وتحلل هذه الدراسات أيضاً كيف تطورت النزاعات على المياه لتتجاوز مجرد مسألة تقاسم الموارد؛ فهي تدرس كيف تشابك مع قضايا الأمن الإقليمي، مثل مشكلة حزب العمال الكردستاني، مع الخطابات حول المياه بوصفها سلاحاً، واستخدام السدود أدوات أمنية،^{15، 16، 17} من ناحية أخرى، يتناول باحثون مثل الباحث فرات داود هذه القضية في إطار «العلاقة بين المياه والطاقة»، بحجة أن عدم التوازن في القوة وتنوع الموارد يمكن أن يكونا نقطة انطلاق للتعاون.¹⁸

وتركز المجموعة الثانية على القانون الدولي للمياه والأطر المعيارية والآليات المؤسسية. يدور النقاش الأساسي في هذا المجال حول وضع الأنهار والمعايير القانونية المعمول بها. تسلط الأدبيات الضوء على التوتر بين مبادئ «الاستخدام العادل

والمعقول» (المادة 5) و«عدم إلحاق ضرر جسيم»¹⁹ (المادة 7).¹⁹ يكمن سبب عدم انضمام تركيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة في خطر أن تتجاوز الاتفاقية كونها اتفاقية إطارية، وتحوّل مبدأ «عدم الإضرار» إلى آلية نقض من شأنها أن تعوّق تنمية الدول المشاطئة لأعلى النهر.²⁰ تشير الدراسات القانونية إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة تُعرّف الأنهار على أنها مياه «عابرة للحدود» لا أنها مياه دولية، وتدعو إلى مبدأ «الإنصاف على أساس الحاجة» بدلاً من «السيادة المطلقة» في تقاسم المياه،²¹ وفي هذا السياق، يُشار في الأدبيات إلى «الخطة الثلاثية المراحل» التي اقترحتها تركيا باعتبارها مبادرة مهمة تتوخى التحديد المشترك لمخزونات المياه والأراضي وتوزيع المياه على أساس هذه البيانات العلمية،²³ ومع ذلك، على الرغم من الترتيبات الثنائية مثل معاهدة الصداقة عام 1946 وبروتوكول عام 1987، يُشار إلى عدم وجود نظام قانوني ملزم وهيكلي مؤسسي وظيفي في جميع أنحاء الحوض كأحد الأسباب الأساسية لعدم التوصل إلى حل،²⁵ ²⁶

تتألف المجموعة الثالثة من دراسات تركز على مبادرات المؤسسة وآليات التعاون وفعاليتها في الحوض. تعدّ الأدبيات أن عملية اللجنة الفنية المشتركة، التي أنشئت في عام 1980 وتحولت إلى هيكل ثلاثي الأطراف بمشاركة سورية في عام 1983، هي الخطوة الجادة الأولى نحو إسباغ الطابع المؤسسي على إدارة الحوض. ومع ذلك، وبسبب الخلافات بين الأطراف حول تعريف الأنهار: مياه دولية أم مياه عابرة للحدود، والمنهجية: تقاسم المياه أو توزيعها حسب الحاجة - لم تتمكن هذه اللجنة من تجاوز مرحلة تبادل البيانات وإنشاء نظام دائم،²⁷ ²⁸

تصف الدراسات مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وسورية والعراق في عام 2009 والمجموعات العاملة المشتركة التي أنشئت في عام 2017 بأنها حقبة جديدة من التعاون تركز على القضايا التقنية مثل جودة المياه، والكفاءة وإدارة الجفاف،²⁹ ³⁰ ومع ذلك، عوّقت الاضطرابات الإقليمية مثل الحرب الأهلية في سورية وأزمة داعش بعد عام 2011 استدامة هذه المبادرات الفنية، وتوقفت العمليات بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية.³¹ تشير المناقشات الحالية في الأدبيات إلى أن الأنظمة المضمونة ذات الكمية الثابتة (500م³/ثانية)، مثل تلك الواردة في بروتوكول 1987، هشة في مواجهة تغير المناخ وعدم اليقين الهيدرولوجي. وبدلاً من ذلك، يتم تأكيد وظائف نماذج الإدارة المرنة والمشاركة القائمة على قواعد البيانات التي يمكن أن تتكيف مع فترات الجفاف والفيضانات.³² ³³

تتكون المجموعة الرابعة من دراسات تحوّل وحدة التحليل من العلاقات بين الدول إلى إدارة المياه الداخلية في العراق، ونقص البنية التحتية وأزمة الحوكمة. تؤكد هذه الأدبيات أن أزمة المياه في العراق لا يمكن تفسيرها بمشروعات السدود في تركيا وإيران وحدها، وأن جذور المشكلة تكمن في البنية التحتية المتقادمة، ومعدلات التبخر المرتفعة، وتقنيات الري غير الفعالة، مثل الري بالغمر.³⁴ وعلى وجه الخصوص، جرى تحديد تملح التربة وعدم كفاية أنظمة الصرف الصحي من أهم العوامل الداخلية التي تهدد الزراعة العراقية.³⁵ علاوة على ذلك، تشير الأدبيات إلى أن سيطرة حكومة إقليم كردستان في شمال العراق المتزايدة على مشروعات المياه بعد دستور عام 2005 تمثل دينامية داخلية جديدة تعقد إدارة المياه من قبل الحكومة المركزية.³⁶ تتوافق هذه النتائج مع أطروحة «الخطة الثلاثية المراحل»، التي تشكل أساس سياسة المياه في تركيا وتدعو إلى الاستخدام الفعال على أساس الحاجة بدلاً من تقاسم المياه،^{37، 38، 39} تتفق الأدبيات على أن الحل لا يكمن فقط في زيادة كمية المياه، بل في تطوير قدرة العراق على إدارة المياه، والانتقال إلى تقنيات الري الحديثة، والإصلاحات المؤسسية أيضاً.⁴⁰ في هذا السياق، تُعدّ مقترحات تركيا الأخيرة للدعم الفني وتحديث البنية التحتية للعراق، كما يتضح من أمثلة التمثيل الخاص ليفصل أرأوغلو وخطة العمل عام 2019، تُعدّ بحثاً عن حل قائم على «تقاسم المنافع».⁴¹

الديناميات

يبحث هذا القسم في الديناميات الأساسية للنزاع بين تركيا والعراق حول استخدام نهري الفرات ودجلة، استناداً إلى النتائج المستخلصة من الوثائق التاريخية، والاتفاقات الثنائية والخطاب الرسمي والممارسات السياسية الحالية. تكشف النتائج أن قضية المياه لا تقتصر على تدفقات الأنهار ومناقشات التوزيع الكمي، بل تشكل من خلال التفاعل بين العمليات المؤسسية التي تشكلت تاريخياً والمواقف القانونية المعيارية التي تتبناها الأطراف وهشاشة الحوكمة على أرض الواقع. وفي هذا السياق، يدرس الفصل أولاً المسار التاريخي لجهود المؤسسة ومبادرات التعاون المؤسسي في حوض الفرات ودجلة؛ ثانياً، يحلل الاختلافات في النهج بين سياسات المياه في العراق وتركيا والآثار المترتبة على هذا الاختلاف في سياق القانون الدولي. أخيراً، يجري تقييم آثار مشروعات السدود والضغوط المتعلقة بالمناخ على العراق، وتقييم مشكلات إدارة المياه الداخلية في العراق، وآليات التعاون التقني والمالي التي جرى تطويرها في السنوات الأخيرة معاً، ومناقشة إمكانية تطور النزاع من منطقة صراع إلى أرضية للتعاون.



المسار التاريخي لتشكيل النظام والإطار المؤسسي

الخلفية التاريخية: رحلة الأنهار عبر الحدود

وُضِعَ أساس العلاقات المائية بين تركيا والعراق بالمعنى الحديث مع معاهدة الصداقة وحسن الجوار عام 1946. ينصّ هذا البروتوكول، الذي لا يزال ساريًا من الناحية القانونية، على التعاون في مجال الوقاية من الفيضانات وتنظيم المياه، بينما يُطلَب من تركيا إخطار العراق مسبقًا بمشروعاتها على نهري الفرات ودجلة.⁴²

أبرزت زيادة مشروعات تنمية المياه في الستينيات التنافس في المنطقة، وتسببت مبادرات السدود في كيان في تركيا والطبقة في سورية (1968) في أول توترات. في الواقع، أدى نقص المياه الذي حدث في أثناء ملء سد الطبقة في عام 1975 إلى دفع سورية والعراق إلى حافة الحرب.⁴³ خلال هذه العملية، أدى تشغيل تركيا سد كيان (1974) وكاراكايا (1987) وأتاتورك (1990) في تركيا إلى اشتعال التنافس المائي السياسي بين الدول الثلاث إلى ذروته.

أخفقت اللجنة الفنية المشتركة، التي أنشئت في الثمانينيات لحل هذه القضية، بسبب ديناميات الحرب الباردة وانعدام الثقة المتبادل. ومع ذلك، في إطار الحوار، التزمت تركيا بإطلاق ما معدّله 500 متر مكعب من المياه في الثانية إلى سورية بموجب بروتوكول عام 1987.⁴⁴ في عام 1990، توصلت سورية والعراق إلى اتفاق لتقاسم المياه بينهما، حيث تحصل سورية على 58% والعراق على 42%، لكن تركيا لم توقع على هذا الاتفاق. في العام نفسه، أدى قطع المياه لملء سد أتاتورك إلى أزمة بين أنقرة وجيرانها؛ وجادلت تركيا بأنها تمارس حقها بموجب القانون الدولي وأنها أخطرت بذلك مسبقاً.⁴⁵ وكانت التسعينيات فترة تداخلت فيها قضية المياه بشكل دوري مع قضايا سياسية أخرى.

وبسبب إرهاب حزب العمال الكردستاني ودعم سورية هذه المنظمة على وجه الخصوص، تطورت خطابات حادة بين تركيا وسورية حول المياه. بينما ألمحت تركيا إلى أنها قد تطلق المزيد من المياه مقابل قيام سورية بإنهاء دعمها للإرهاب، أصدرت الجامعة العربية قراراً في عام 1996 تطالب فيه تركيا بتوزيع مياه الفرات «بشكل عادل» وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى عدم تمويل مشروعات السدود في تركيا.⁴⁶ أظهرت هذه التطورات أن قضية المياه لم تكن تُناقش على المستوى الثنائي فحسب، بل في المنتديات الإقليمية أيضاً.

على الرغم من أن تركيا والعراق لم يتوصلا إلى اتفاق شامل وملزم بشأن توزيع المياه، إلا أنهما حافظا على الحوار من خلال بروتوكولات وآليات تعاون مختلفة في أوقات مختلفة. وقد اقتصر هذه الجهود إلى حد كبير على التنسيق الفني وتدابير بناء الثقة. أنشئ أول إطار مؤسسي من خلال بروتوكول مرفق بمعاهدة الصداقة عام 1946. ومع ذلك، مع تسارع الاستثمارات في السدود، ازدادت حدة القضية منذ ستينيات القرن الماضي.⁴⁷ كانت اللجنة الفنية المشتركة التي أنشئت في الثمانينيات، بمثابة منصة لتبادل البيانات وقضايا القياس، لكنها أخفقت في التوصل إلى اتفاق نهائي لتوزيع المياه. كانت اللجنة الفنية المشتركة بين تركيا وسورية أيضاً بمثابة منصة لتبادل البيانات وقضايا القياس، لكنها أخفقت في التوصل إلى اتفاق نهائي لتوزيع المياه،⁴⁸ وعلى الرغم من أن بروتوكول الفرات الذي وقعته تركيا وسورية في عام 1987 والترتيبات اللاحقة وفرت للعراق ضمانات غير مباشرة، إلا أن تركيا لم تعترف قانوناً بهذه التوزيعات.⁴⁹

اكتسبت جهود التعاون زخماً مرة أخرى في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وعلى وجه الخصوص، توخى اتفاق التعاون المائي بين تركيا والعراق الموقع في عام 2009 العمل المشترك في مجالات مثل جودة المياه وأنظمة القياس وتنمية القدرات

التقنية. وجرى تعزيز آليات الحوار المؤسسي خلال الفترة نفسها. ومع ذلك، حدّ عدم الاستقرار الإقليمي والأزمات الأمنية من استدامة هذه العملية المتعددة الأطراف.⁵⁰ وعلى الرغم من أن مجموعات العمل المشتركة التي أنشئت بعد عام 2017 وخطة العمل المتعلقة بالمياه التي أعدت في عام 2019 تعكسان نهج تركيا في تقديم إسهامات تقنية لإدارة المياه في العراق، إلا أنهما لم تُترجما إلى إطار ملزم.⁵¹

وكان التطور الذي غير هذه الصورة بشكل كبير هو اتفاقية إطار التعاون المالي والتقني الموقعة في نوفمبر 2025. وفي حين أن الاتفاقية لا تحدد نسبة توزيع مباشرة للمياه، إلا أنها أنشأت آلية تمويل مبتكرة توجه عائدات النفط العراقية نحو البنية التحتية للمياه.⁵² ومن ثم، جرت معالجة قضية المياه أول مرة في إطار حزمة شاملة، بما في ذلك الاستثمارات في البنية التحتية وتنمية القدرات المؤسسية. باختصار، شكلت مبادرات التعاون المرتبطة بالسياق السياسي، لا اللوائح القانونية الملزمة- العلاقات المائية بين تركيا والعراق. ويمكن عدّ عمليات 2009، ولاسيما 2025، عتبات حاسمة في البحث عن حلول دائمة. ومع ذلك، من الواضح أن التوصل إلى اتفاق مستدام يعتمد على إرادة سياسية قوية واستقرار إقليمي.

مواقف الأطراف والاختلافات القانونية المعيارية

الانتقادات والمطالب المتعلقة بسياسة العراق في مجال المياه

بصفته البلد الأكثر تضرراً من ندرة المياه في مجرى النهر، يعرف العراق نظام الفرات ودجلة على أنه «مياه دولية». وبالرجوع إلى اتفاقية الأمم المتحدة عام 1997 بشأن المجاري المائية العابرة للحدود وقواعد هلسنكي، التي لم تنضم إليها تركيا، فإن إدارة بغداد تريد أن يُنظر إلى المياه على أنها مورد مشترك لا مسألة سيادة. وفي هذا السياق، وفي إطار مبادئ «الاستخدام العادل» و«عدم الإضرار بشكل كبير»، تطالب بتقاسم مياه النهر وفقاً لحصص محددة مسبقاً واتفاق دولي ملزم.⁵³ وتتهم السلطات العراقية تركيا ب«إساءة استخدام ميزتها في المنبع» وتدمير البيئة في بلاد ما بين النهرين - وبخاصة مستنقعات البصرة - بسبب السدود التي شُيّدت في إطار مشروع حوض غرب الأناضول. وتشدد حدة الانتقادات خلال فترات الجفاف. وتزعم وزارة الموارد المائية العراقية أن تركيا لا توفر بانتظام حتى 500 متر مكعب في الثانية من المياه التي التزمت بها بموجب بروتوكول 1987، وهذا يقلل من التدفق بنسبة 40% ويخالف شروط البروتوكول.⁵⁴ وفي الساحة الدبلوماسية، يستمر البحث عن حل يركز على الكمية.

وكما جرى الإعلان خلال زيارة الرئيس العراقي برهم صالح إلى أنقرة في عام 2019 وعلى منصات الجامعة العربية، فإن الهدف النهائي للعراق هو تنفيذ مذكرة تفاهم ثلاثية ملزمة تضمن فيها تركيا كمية محددة من المياه. في الواقع، تم الاحتجاج خلال الأزمة في 2021-2022، على كل من تركيا وإيران، بل وجرى طرح نية اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ضد إيران. باختصار، يرى العراق أن حل المشكلة يركز على كمية المياه. ويتمثل جوهر مطالبه في الحجة القائلة بأن على تركيا أن تطلق المزيد من المياه.⁵⁵ ويريد العراق أن يجري تحديد نسب تقاسم ثابتة من خلال اتفاق ثلاثي بشأن إدارة الأنهار، بحيث يحصل كل بلد على حصته العادلة من المياه. لكن يتعارض هذا النهج، كما هو مفصل أدناه، مع الفهم الأساسي لسياسة تركيا في مجال المياه.

سياسة تركيا في مجال المياه والأساس القانوني

بينما تشير جمهورية تركيا إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي في خطابها بشأن نهري الفرات ودجلة، فإنها تعتمد إطاراً يختلف عن جيرانها في تفسيرها هذه المبادئ. وفقاً لأنقرة، فإن نهري الفرات ودجلة ليسا «مياهاً دولية» بل لهما وضع «مياه عابرة للحدود». ويستند هذا النهج، الذي يؤكد أن النهرين ينبعان من تركيا ويتدفقان إلى بلدان أخرى، إلا أنهما يشكلان حدوداً بين البلدين - إلى القلق من أن قبول تعريف «المياه الدولية» سيمنح البلدان المشاطئة في اتجاه مجرى النهر سلطة التدخل في المشروعات على الأراضي السيادية لتركيا. وأن النزاع سيُطرح باستمرار على المنصات الدولية ويصبح مزماً،⁵⁶ ولهذا السبب، تجادل تركيا بأن القضية هي مشكلة إدارة حوض مشترك تجب معالجتها من خلال التعاون الثنائي والإقليمي. وقد أعلنت تركيا مراراً وتكراراً في أطروحاتها الرسمية التزامها بمبدأ «الاستخدام العادل والمنصف» المطبق في القانون الدولي. في الواقع، أعلنت تركيا خلال المناقشات حول مشروع اتفاقية الأمم المتحدة للمجري المائية في التسعينيات، أنها لا تعارض المبدأ من حيث المبدأ، ولكنها لديها تحفظات على بعض الأحكام.⁵⁷

إن الاعتراض الأساسي لتركيا هو أن مبدأ «الاستخدام العادل» يُعدّ مبدأً أساسياً، في حين أنه ينبغي عدّ الالتزام بـ«عدم التسبب في ضرر كبير للدول الأخرى» ثانوياً وتكميلياً في هذا الإطار. وفي هذا السياق، عدّت أنقرة أن التوازن بين المادتين 5 و7 من اتفاقية الأمم المتحدة عام 1997 يمثل مشكلة. ولم تنضم إلى المعاهدة، منتقدة حقيقة أن النص، الذي ينبغي أن يكون معاهدة إطارية، يحتوي على أحكام مفصلة، وينصّ على آلية تحكيم ملزمة، ويضع تركيزاً مفرطاً على مبدأ «عدم التسبب في ضرر كبير».⁵⁸ ومع ذلك، لم يجرِ

تقديم هذا الموقف على أنه رفض لمبادئ الإنصاف والتعاون، بل بوصفه اقتراحًا لتفويض هذه المبادئ من خلال آليات إقليمية/ ثنائية أظهرتها تركيا.

يظهر الاختلاف الأبرز في الآراء في طريقة تقاسم المياه. تعارض تركيا نهج الحصص الحسائية الذي يدعو إليه العراق وسورية. ترى تركيا أنه من غير العدل أن تعلن الأطراف احتياجاتها من جانب واحد وتقوم بتخفيضات نسبية عند تجاوز إجمالي التدفق المطلوب؛ لأن ذلك يستبعد الكفاءة والتوقعات المستقبلية. بدلاً من ذلك، تدافع تركيا عن مبدأ «الاستخدام العادل وفقاً للحاجة» وقدمت رسمياً خطة من ثلاث مراحل، طورتها هيئة الأشغال الهيدروليكية الحكومية (DSİ) في عام 1984، إلى العراق وسورية بوصفها أداة ملموسة. صمّمت الخطة أساساً من ثلاث مراحل للاتفاق: (1) التحديد المشترك لمكانات المياه المتاحة، (2) تحديد الأراضي القابلة للري واحتياجات المياه، (3) التوزيع العادل والفعال بناءً على البيانات العلمية. تعامل هذه المقاربة نهري الفرات ودجلة بوصفهما حوضاً واحداً؛ لأن النهرين يتلاقيان عند شط العرب، ويمكن نقل جزء من المياه من خلال وصلات اصطناعية مثل قناة ثرثار.⁵⁹

إن السيادة هي أيضاً عنصر أساسي في الخطاب القانوني والسياسي لتركيا. تؤكد أنقرة حقها السيادي في التصرف في الموارد المائية على أراضيها، مع الإشارة إلى أنها تدرك التزامها بعدم إلحاق الضرر بجيرانها في مجرى النهر. على الرغم من أن هذا الموقف ليس صارماً مثل مبدأ هارمان، الذي يقوم على السيادة المطلقة، إلا أنه مفهوم في اللغة الدبلوماسية. ووفق البيان المنسوب إلى تورغوت أوزال، فإن قوله: «المياه مسألة سيادة مثلها مثل النفط»، يعكس وضع المياه بوصفها مورداً وطنياً.⁶⁰ ومع ذلك، وضعت تركيا خططاً تتضمن عناصر مثل تبادل البيانات والقياس المشترك والحساب العلمي للاحتياجات الفعلية من أجل التخفيف من مخاوف جيرانها. وقد قيل: إن هذا الجانب من الخطة الثلاثية المراحل يوفر أدوات لمعالجة المخاوف القانونية لجيرانها في مجرى النهر.⁶¹ وتؤكد تركيا كذلك منع هدر المياه، واستخدام تقنيات الري الحديثة، والإدارة المشتركة في أطروحاتها الرسمية.

ومن ثمّ، ففي حين تعدّ تركيا مياه الفرات ودجلة حيوية للتنمية الوطنية، فإنها تتجادل بأن العدالة يمكن تحقيقها في إطار «حقوق سيادية متساوية» على أساس الكفاءة وتحليل الاحتياجات،⁶² وتعلن أنها تقبل الالتزام بالتعاون، وتعلن أنها مستعدة للتعاون مع جيرانها من خلال أدوات مثل تبادل البيانات والمشروعات المشتركة والدعم الفني. وقد فسّر

عدم مشاركتها في اتفاقية الأمم المتحدة عام 1997 في الأدبيات على أنها نهج معارض مستمر لبعض المواد؛ ولم يعتبر هذا الوضع أن تركيا طرف «مخالف للقواعد».⁶³

البعد القانوني الدولي وتقييم أطروحات تركيا

يستند قانون المياه العابرة للحدود الذي هو مجال لم يتحقق تقنيته بالكامل إلى حد كبير في القانون الدولي - إلى العرف والاتفاقات الثنائية. ويجري تقييم حوضي نهري الفرات ودجلة في إطار هذا الإطار القانوني غير المؤكد. وتبرز حجج تركيا بشأن قضايا المياه في نهجها المتباعد عن المعايير التي تشكلت حول قواعد هلسنكي عام 1966 واتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية الدولية عام 1997.

وفي حين تقبل تركيا مبدأ «الاستخدام العادل والمعقول» الوارد في هذه الوثائق، فإنها تجادل بأن مبادئ «عدم الإضرار الجسيم» وآليات تسوية المنازعات الإلزامية يمكن أن تقوض مبدأ السيادة.⁶⁴ ولهذا السبب، لم تنضم إلى اتفاقية عام 1997، وظلت تصرّ على أن تقاسم المياه لا يمكن تنظيمه إلا من خلال اتفاقات خاصة بين الدول المشاطئة المعنية. في الأدبيات، يُفسّر هذا الموقف على أن تركيا «معتزلة باستمرار» على بعض القواعد.⁶⁵ وفي النهج القانوني لتركيا، يُعدّ مبدأ عدم الانتهاك تابعاً لمبدأ الاستخدام العادل والمنصف. ووفقاً لأنقرة، طالما هناك ضمان التقاسم العادل، فإن حقيقة أن الدول المشاطئة الواقعة في اتجاه مجرى النهر تحصل على كميات من المياه أقل مما كانت تحصل عليه في الفترات السابقة لا يمكن وصفها في حد ذاتها بأنها «ضرر كبير». يستند هذا التفسير إلى افتراض أن مفهوم الضرر نسبي لا مطلق، ويُنظر إليه في سياق الحق في التنمية. في هذا الإطار، تقدم تركيا الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والطلب على الطاقة والنمو السكاني في جنوب شرق الأناضول بوصفها معايير تقييم مشروعة.⁶⁶

ترفض تركيا حجة «الحقوق التاريخية» التي كثيراً ما يطرحها العراق؛ وتؤكد أن الأساسي في القانون الدولي الحديث هو الاستخدام الحالي والمعقول. ويتوافق هذا النهج إلى حد كبير مع المعايير الجغرافية والهيدرولوجية والاجتماعية والاقتصادية المنصوص عليها في اتفاقية عام 1997.⁶⁷ ويجادل بعض الأكاديميين بأن موقف تركيا لا يتعارض تماماً مع روح المعاهدة، ويقولون: إن المشكلة تنبع من التفسير الهرمي للمعايير.⁶⁸

وبرزت المناقشات حول الحق في الحصول على المياه، التي اكتسبت أهمية في السنوات الأخيرة، في سياق العلاقات بين تركيا والعراق. تقول تركيا: إن هذا الحق لا يشيء التزاماً محددًا بتوزيع المياه بين الدول، بل هو حق من حقوق الإنسان يجب ضمانه

على المستوى الوطني. لذلك، ترى أن الحق في الحصول على المياه لا يمكن ضمانه عملياً إلا من خلال التعاون الثنائي وبناء القدرات التقنية.⁶⁹

باختصار، يقترح نهج تركيا تجاه القانون الدولي نموذجاً مرناً نموذج قائم على التفاوض يمكن تكييفه مع الظروف الهيدرولوجية المتغيرة. وفي هذا الصدد، فإن موقف تركيا مشابه لنهج البلدان المشاطئة للمنبع مثل إثيوبيا في حوض النيل أو الصين في حوض براهماپوترا. وترى تركيا أن الحل الدائم لقضايا المياه العابرة للحدود لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نظام قائم على التفاوض المباشر والثقة المتبادلة بين البلدان المشاطئة.⁷⁰

الآثار والضعف ومجالات التعاون

تأثيرات مشروع حوض جنوب شرق الأناضول ومشروعات السدود على نهري الفرات ودجلة في العراق

أدى مشروع حوض جنوب شرق الأناضول، الذي خططت له تركيا في السبعينيات ونفذته في الثمانينيات، إلى تغيير جذري في معادلة المياه في المنطقة. إن مشروع حوض جنوب شرق الأناضول هو أكثر من مجرد مشروع طاقة، فهو مبادرة تنمية إقليمية تشمل ما مجموعه 22 سدًا و19 محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية على نهري الفرات ودجلة.⁷¹ يتمتع سد أتاتورك على نهر الفرات وحده بالقدرة على تخزين جزء كبير من التدفق السنوي للنهر. وقد منحت سعة التخزين الإجمالية لتركيا على نهر الفرات، التي تتجاوز ثلاثة أضعاف متوسط التدفق السنوي (أكثر من 90 مليار متر مكعب)، وهذا يمنح أنقرة القدرة على التحكم في نظام تدفق الأنهار على مدار العام والاحتفاظ تقنيًا بجميع المياه.⁷²

بالنسبة لتركيا، يُعدّ الدافع الرئيس للمشروع الحد من الإرهاب وقضايا الهجرة من خلال التنمية الاقتصادية وإنتاج الطاقة وزيادة الرخاء. ومع ذلك، أصبحت هذه المبادرة التنموية الداخلية تهديدًا خارجيًا حيويًا بالنسبة للعراق، الجار الواقع في اتجاه مجرى النهر. تتعامل خطط الدفاع العراقية مع ندرة المياه بوصفها قضية أمن قومي، وتؤكد التحليلات الأمريكية أن أزمة المياه في العراق قد تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية ومشكلات أمنية.⁷³ وتفيد السلطات العراقية أنها كانت تتلقى ما معدله 30 مليار متر مكعب من المياه سنويًا من نهر الفرات قبل عام 1990، لكن هذه الكمية انخفضت بشكل كبير مع بدء تشغيل السدود. وقد شكلت التطورات على نهر دجلة، على وجه الخصوص، مصدر توتر كبير في الآونة الأخيرة. فقد أدى سد إيسو، الذي بدأ العمل بكامل طاقته في عام 2020، وسد جيزر

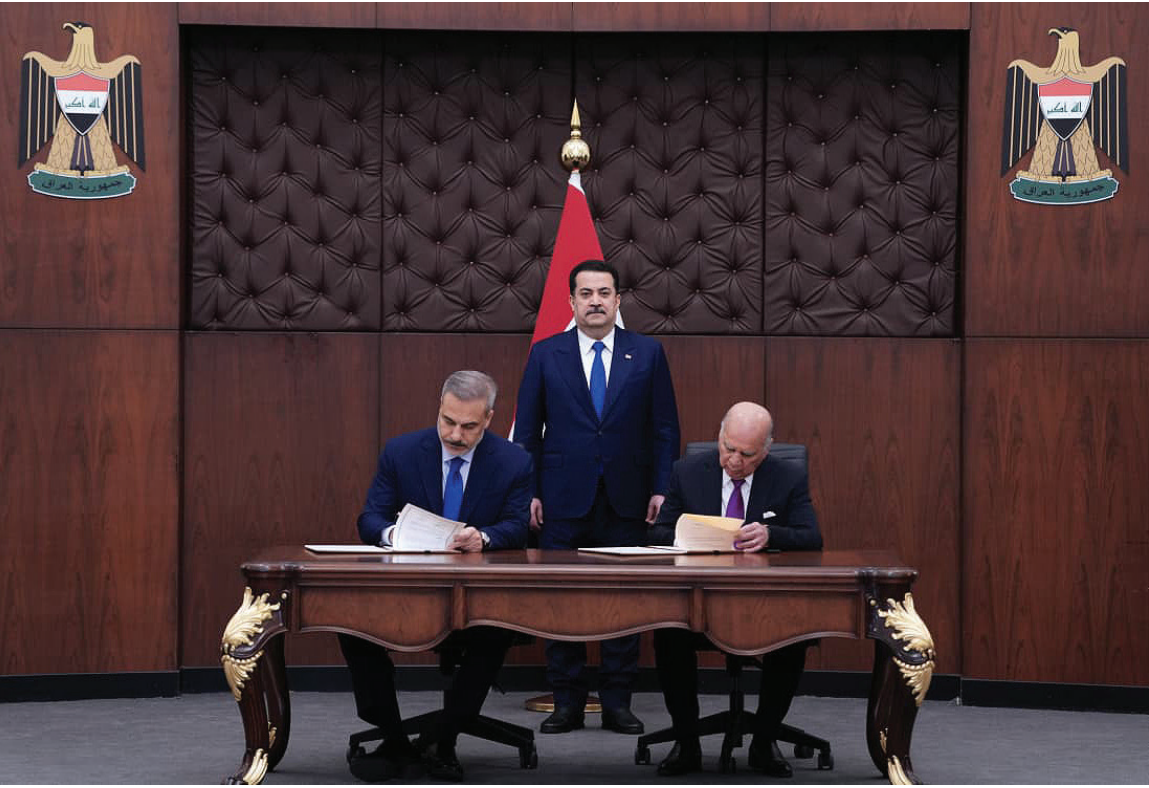
المخطط له إلى ترك السيطرة على تدفق المياه إلى العراق لمبادرة تركيا. وبالفعل، عندما بدأ تخزين المياه في إيلسو في عام 2018، انخفضت مستويات المياه في العراق، وهذا دفع بغداد إلى الاحتجاج وتركيا إلى وقف عملية التعبئة مؤقتاً. يتوقع الخبراء العراقيون أن يؤدي الانتهاء من مشروع إيلسو وجيزر إلى انخفاض دائم يصل إلى 40% في تدفق نهر دجلة، وهذا يؤدي إلى كارثة بيئية.⁷⁴

ومن هنا ينظر العراق إلى سياسة تركيا بشأن مشروع حزام الأنهار الكبرى والسدود على أنها تقليص فعلي للمياه ووسيلة للضغط السياسي. وقد انتشر في العراق القول المأثور: «تركيا تمسك صنابير الأنهار».⁷⁵ من ناحية أخرى، تعدّ تركيا سدودها بمبادرات تنموية مشروعة وبنية تحتية تخدم المصلحة العامة.⁷⁶ وقد أدى هذا الاختلاف في الرؤى إلى تعميق أزمة الثقة بين البلدين.

مشكلات المياه الداخلية في العراق

إن مشكلة ندرة المياه في العراق معقدة للغاية بحيث لا يمكن تفسيرها فقط بسياسات السدود التي تنتهجها الدول المشاطئة لأعلى النهر؛ فهي تنطوي على نقاط ضعف هيكلية وإدارية. وفقاً لتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فإن العامل الأساسي الذي يعمق أزمة المياه في العراق هو الاستخدام غير الفعال للمياه المتاحة. على الرغم من أن القطاع الزراعي يستهلك 80%، فهو يعتمد إلى حد كبير على طرق الري التقليدية بالفيضان (الري السطحي). يؤدي الافتقار إلى أنظمة الري الحديثة بالضغط وحقيقة أن معظم قنوات النقل مصنوعة من التربة دون بطانة خرسانية إلى ارتفاع معدلات التبخر والتسرب التي تصل إلى 30%. علاوة على ذلك، أدى التملح الناتج عن عدم كفاية الصرف إلى جعل حوالي 1.5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، أي ما يعادل 40% من إجمالي المساحة القابلة للري، غير منتجة ومهجورة.⁷⁷

ويتمثل البعد الثاني للمشكلة في انهيار البنية التحتية، وعدم الاستقرار الإداري، حيث تسببت الحروب والحظر المفروض منذ الثمانينيات في أضرار جسيمة للبنية التحتية الهيدروليكية في العراق. وقد أدى تراكم الرواسب في السدود الحيوية مثل الموصل وحديثة إلى انخفاض سعتها التخزينية، في حين أن إهمال محطات المعالجة يهدد جودة المياه.



وفقاً لتحليلات تشاتام هاوس، فإن الافتقار إلى التنسيق المؤسسي والتغييرات الوزارية المتكررة والاتهامات بالفساد تحول دون إنجاز مشروعات المياه (مثل محطة تحلية المياه في البصرة). وأبرز مثال على هذا الضعف الإداري هو أزمة المياه في البصرة عام 2018. وقد تسببت هذه الأزمة، في إصابة مئات الآلاف من الناس بالمرض، ولم تكن بسبب انخفاض تدفق النهر بقدر ما كانت بسبب إخفاق محطات المعالجة والتلوث الناجم عن صناعة النفط. لذلك، يؤكد الخبراء أن مشكلة المياه في العراق لا يمكن أن تقتصر على العوامل الخارجية؛ بل إن سوء الإدارة ونقص البنية التحتية داخل البلاد هما العاملان الرئيسان اللذان يؤديان إلى تفاقم الأزمة.⁷⁸

يشير الجانب التركي أيضاً إلى هذه المسألة. وفقاً لأنقرة، لا يمكن للعراق حل المشكلة بمجرد المطالبة بمزيد من المياه دون الاستثمار في بنيتها التحتية المائية. في الواقع، بحسب ما صرح مسؤول تركي: «لن تنتهي مشكلات العراق بمجرد وصول المزيد من المياه من تركيا؛ بل يحتاج العراق إلى تطوير قدراته في إدارة المياه».⁷⁹

هذا السياق، عرضت تركيا تقديم المساعدة الفنية للإسهام في حل مشكلات إدارة المياه الداخلية في العراق.

الأزمات الحالية والتوترات الدبلوماسية

أعدت موجات الجفاف المرتبطة بتغير المناخ في السنوات الأخيرة قضية المياه إلى صدارة الأجندة الدبلوماسية التركية-العراقية. على وجه الخصوص، كان لتراجع تدفق نهري دجلة والفرات في عامي 2018 و2021-2022 آثار زراعية واجتماعية خطيرة في العراق، وأدى إلى تبادل الاتهامات بين أنقرة وبغداد. وقد جادل الجانب العراقي بأن سياسات تركيا في تشغيل السدود قد عمقت الأزمة، بينما شددت تركيا على أن الجفاف مشكلة إقليمية وعالمية وأن مشكلات الإدارة الهيكلية في العراق تؤدي أيضاً دوراً حاسماً.⁸⁰

إن أحد نقاط التوتر الرئيسة هو عدم التوافق الموسمي في جداول تشغيل السدود. تتعارض ممارسة تركيا المتمثلة في ملء الخزانات في أشهر الربيع مع احتياجات العراق من الري في الصيف، وهذا يخلق خللاً في تدفق المياه عبر الحدود. ولذلك يطالب العراق بالتنسيق التشغيلي، بينما تفضل تركيا إدارة الأزمة بتدابير محدودة ومؤقتة لإطلاق المياه.⁸¹ ويظهر هذا النهج أن إدارة الأزمات المخصصة غالباً ما تُغلب على الآليات المؤسسية الدائمة بين البلدين.

كما أن التصور بأن قضية المياه تخضع للمساومات الاقتصادية والسياسية منتشر على نطاق واسع في الرأي العام العراقي.⁸² وعلى الرغم من أن بعض التقييمات الدولية تشير إلى أن القرارات المتعلقة بتدفق المياه مرتبطة بمشروعات البنية التحتية والتعاون الاقتصادي، فإن كلا البلدين يعرّفان المياه رسمياً على أنها مجال للتعاون. وفي هذا السياق، تهدف «الاتفاقية الإطارية بشأن الآليات المالية لمشروعات التعاون في مجال المياه»، الموقعة في نوفمبر 2025، بأنها نقطة تحول مهمة في العلاقات إلى نقل المياه من مجال النزاع إلى أرضية للتعاون المؤسسي من خلال تخطيط تجديد البنية التحتية للمياه في العراق بتمويل وتبرعات تقنية تركية. وترتبط هذه المبادرة أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالضغوط الاجتماعية المتزايدة في العراق، ورغبة تركيا في تعزيز نفوذها الإقليمي.⁸³ على الرغم من أن نجاح تنفيذه لا يزال غير مؤكد، فإنه يمكن عدّ الاتفاقية أكثر جهود التعاون شمولاً فيما يتعلق بالنزاعات المائية الطويلة الأمد بين البلدين.

جهود التعاون والدعم الفني التركي

لا تركز تركيا في تعاملها مع أزمة المياه في العراق على الطلب الإضافي على المياه فقط، بل على بناء القدرات والتحديث الفني أيضاً. وفقاً لأنقرة، يكمن جذر المشكلة في عدم كفاية البنية التحتية لإدارة المياه، وارتفاع معدلات الفاقد في العراق؛ لذلك، يتطلب الحل الدائم تعاوناً فنياً ودعمًا مؤسسياً. في هذا الإطار، طورت تركيا نهجاً شاملاً للدعم الفني للعراق، خصوصاً منذ عام 2019 إذ ركزت خطط العمل التي جرى إعدادها من خلال آلية تمثيل خاصة على مجالات مثل تبادل البيانات وأنظمة القياس المشتركة، ونشر تقنيات الري الحديثة، وتدريب الكوادر الفنية العراقية، ومشروعات البنية التحتية المشتركة عبر الحدود. وفي هذه العملية، قدمت تركيا الدعم بالمعدات، ونفذت أنشطة بناء القدرات للمهندسين والخبراء العراقيين. والهدف من ذلك هو تمكين العراق من استخدام موارده المائية الحالية بشكل أكثر كفاءة وتقليل الخسائر الهيكلية.⁸⁴

وفي الخطاب الدبلوماسي التركي، يجري دعم هذا النهج الفني بالتركيز على الرؤية المشتركة والتعاون. يجادل المسؤولون الأتراك بأن قضية المياه لا يمكن حلها من خلال مطالب أحادية الجانب، بل من خلال نهج إدارة مشترك؛ وفي هذا الصدد، يوصون بالحفاظ على آليات الحوار المؤسسي.⁸⁵ ويهدف الاتفاق الإطاري عام 2025 إلى إعطاء هذا الدعم الفني هيكلًا أكثر منهجية من الناحية المالية والمؤسسية. ومن خلال الصندوق الذي أنشئ، من المقرر تنفيذ مشروعات البنية التحتية للمياه في العراق بإسهامات فنية تركية وتطوير الموارد البشرية المحلية.⁸⁶ ومع ذلك، هناك أيضاً نهج حذر من الجانب العراقي تجاه مبادرات الدعم الفني التركية. ترى بعض الدوائر أن هذا التعاون يمثل إستراتيجية تنطوي على خطر زيادة النفوذ أو خلق تبعية طويلة الأمد من خلال المياه.^{87 88} ويوضح هذا الوضع أنّ فعالية مقترحات تركيا في هذا المجال ترتبط ارتباطاً مباشراً بثقة الأطراف المعنية العراقية وملكيته المؤسسية.

بشكل عام، يستند نهج تركيا إلى إستراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز قدرة العراق على إدارة المياه، بدلاً من الحلول قصيرة الأجل التي تركز على كمية المياه، وعلى إستراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز قدرة العراق على إدارة المياه. ورغم أن هذه السياسة عقلانية من حيث الاستدامة، إلا أنها لا تلبي بالكامل احتياجات العراق الملحة من المياه، ومن ثم لا تقضي تماماً على احتمال حدوث توتر في العلاقات الثنائية.

خاتمة

تُظهر هذه الدراسة أن النزاع المائي بين تركيا والعراق لا يمكن اختزاله في حجم تدفق نهري الفرات ودجلة فحسب؛ بل إنه يتكرر من خلال تحديد الأولويات المعيارية، وتفاوت القدرات المؤسسية، وانعدام الثقة المتبادل. وتتعرّض مطالب العراق بالحصص الثابتة والضمانات بسبب الضعف الاجتماعي-البيئي والمخاوف المتعلقة بأمن المياه في الحوض السفلي، في حين يهدف نهج تركيا إلى إسباغ الطابع المؤسسي بالتركيز على الإنصاف القائم على الاحتياجات من خلال مقترحات تتعلق بالكفاءة، وتنمية القدرات، والإدارة المشتركة للحوض.

وينصبّ التوتر الأساسي بين هذين النهجين على مسألة كيفية تحديد التوزيع العادل والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك. وتشير النتائج إلى أنه يمكن إيجاد أرضية مشتركة من خلال ممارسات قابلة للقياس والتحقق بدلاً من المبادئ القانونية المجردة. وجمع البيانات المشترك، وجداول التشغيل الشفافة، وأنظمة الإنذار المبكر، كل ذلك يجعل ادعاءات «التقنين المتعمد» قابلة للاختبار، ويؤدي إلى تخطيط مشترك لإدارة الجفاف والفيضانات. وتُعدّ هذه الأدوات بالغة الأهمية في تحويل المياه من ورقة مساومة صفرية إلى مساحة حوكمة يجري فيها تقاسم المخاطر.

على المستوى التقني، يُعدّ تعزيز قدرات إدارة المياه في العراق متغيراً أساسياً يمكن أن يخفّف من البعد الهيكلي للنزاع. ويمكن أن يؤدي زيادة كفاءة الري، والحدّ من الفاقد والتسرب، والاستثمار في جودة المياه- إلى تقليل الضعف في الحوض السفلي، وخفض الكمية المطلقة من المياه المطلوبة من تركيا كذلك.

في هذا السياق، ينبغي النظر إلى تقنيات الري الحديثة، وإعادة تأهيل البنية التحتية على أنها تدخلات لا تنتج نتائج تقنية فحسب، بل سياسية أيضاً. ويبدو أيّ تقدّم محتمل في تقاسم المياه أكثر واقعية مع نماذج التخصيص التي يمكن تكييفها مع الظروف الهيدرولوجية بدلاً من الحصص الثابتة والملزمة. تعمل الآليات التي تعمل بـقيم عتبة قابلة للمراجعة الدورية، التي يمكن تعديلها وفقاً لوفرة المياه وندرته، بـقيم عتبة قابلة للمراجعة الدورية، يمكن أن تزيد من القدرة على إدارة توقعات الأطراف. ويمكن تحويل النهج التدريجي والقائم على الحوض الذي دعت إليه تركيا سابقاً إلى إطار عمل أكثر فاعلية، مع مراعاة ظروف تغير المناخ الحالية.

في هذا السياق، ينبغي النظر إلى آلية التعاون المالي والتقني في عام 2025 على أنها

محاولة لإدارة النزاعات المائية من خلال البنية التحتية والقدرات بدلاً من الحصص. ومع ذلك، ترتبط وظيفة هذه الآلية ارتباطاً مباشراً بشفافية المشروعات والملكية المحلية والاستمرارية المؤسسية. وإلا، فإن الانتقادات الموجهة في المجال العام العراقي بشأن «التأثير مقابل المياه» قد تضعف أساس التعاون. لذلك، يجب أن تكون الاستثمارات الفنية مدعومة في الوقت نفسه بخطوات سياسية لبناء الثقة.

ومن ثمّ، فإن حل النزاع المائي بين تركيا والعراق يتطلب نهجاً متعدد المستويات يعالج الأبعاد الفنية والقانونية والسياسية معاً. من وجهة نظر تركيا، يجري تأطير قضية المياه على أنها مجال مسؤولية مشتركة، لا صراع على الحقوق؛ وتجري الدعوة إلى نظام مرّن، قابل للتكيف، وقائم على التفاوض. تتمثل قيود هذه الدراسة في أن البيانات التجريبية حول قابلية تطبيق الآليات المقترحة في الميدان لا تزال محدودة. يجب أن تقيّم البحوث المستقبلية استدامة تجربة هذا النظام من خلال دراسة الآثار الفعلية لمشروعات ما بعد عام 2025 وتبعاتها في التصورات المحلية.

الهوامش والمراجع:

1. Jakob Ollivier de Leth, "The Tigris and Euphrates in Iraq: The Land Between Two Rivers Under Threat," Fanack Water, (August 8, 2025), retrieved December 16, 2025, from <https://water.fanack.com/publications/the-tigris-and-euphrates-in-iraq-the-land-between-two-rivers-under-threat/>
2. Hayder Al-Shakeri, "Iraq's water crisis: Dammed by neighbours, failed by leaders," Chatham House, (August 13, 2025), retrieved December 16, 2025, from <https://www.chathamhouse.org/2025/08/iraqs-water-crisis-dammed-neighbours-failed-leaders>
3. Al-Shakeri, "Iraq's Water Crisis,".
4. Ezgi Akin, "Turkey, Iraq sign oil-for-water deal: What to know," Al-Monitor, (November 3, 2025), retrieved December 16, 2025, from <https://www.al-monitor.com/originals/2025/11/turkey-iraq-sign-oil-water-deal-what-know>
5. W. Scheumann and M. Schiffler (Ed.), Water in the Middle East: Potential for Conflicts and Prospects for Cooperation, (Berlin: Springer, 1998).
6. Ömer Fatih İlbey, "Nil ve Fırat-Dicle Nehirlerinde Yaşanan Süreçlerin Su Politikaları ve Güvenliği Açısından Analizi," unpublished M.A. thesis, Ankara University, Institute of Social Sciences, 2022.
7. A. Kibaroglu, A. J. Kirschner, S. Mehring and R. Wolfrum (Ed.), Water Law and Cooperation in the Euphrates-Tigris Region: A Comparative and Interdisciplinary Approach, (Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 2013).
8. Kibaroglu, Kirschner, Mehring and Wolfrum, Water Law and Cooperation...
9. Ibid.

10. Akin, "Turkey, Iraq sign,"
11. A. P. Elhance, *Hydropolitics in the Third World: Conflict and Cooperation in International River Basins*, (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1999).
12. Nurit Kliot, *Water Resources and Conflict in the Middle East*, (London: Routledge, 1994).
13. Özden Bilen, "Prospects for Technical Cooperation in the Euphrates-Tigris Basin," in Asit K. Biswas (ed.), *International Waters of the Middle East: From Euphrates-Tigris to Nile*, (Bombay: Oxford University Press, 1994), pp. 95-116.
14. J. Kolars, "Problems of International River Management: The Case of the Euphrates", in A. K. Biswas (Ed.), *International Waters of the Middle East: From Euphrates-Tigris to Nile*, (Bombay: Oxford University Press, 1994), pp. 44-94.
15. J. Jongerden, Z. S. Akıncı and E. Ayboğa, "Water, Politics and Dams in the Mesopotamia Basin of the Northern Middle East", in L. A. Jawad (Ed.), *Tigris and Euphrates Rivers: Their Environment from Headwaters to Mouth*, (Cham: Springer, 2021), pp. 383-399.
16. Frederick Lorenz and Edward J. Erickson, *Strategic Water: Iraq and Security Planning in the Euphrates-Tigris Basin*, (Quantico, VA: Marine Corps University Press, 2013).
17. Waltina Scheumann and Manuel Schiffler (eds.), *Water in the Middle East: Potential for Conflicts and Prospects for Cooperation*, (Berlin: Springer, 1998).
18. F. Dawood, "Renewable Energy for Water-Energy Nexus in Euphrates and Tigris River Basin: A Literature Review", in L. A. Jawad (Ed.), *Tigris and Euphrates Rivers: Their Environment from Headwaters to Mouth* (Cham: Springer, 2021), pp. 337-367.
19. İlbey, "Nil ve Fırat-Dicle,"
20. Kibaroğlu, Kirschner, Mehring and Wolfrum, *Water Law and Cooperation...*
21. Bilen, "Prospects for Technical Cooperation,"
22. İlbey, "Nil ve Fırat-Dicle,"
23. Bilen, "Prospects for Technical Cooperation,"
24. Kibaroğlu, Kirschner, Mehring and Wolfrum, *Water Law and Cooperation...*
25. Scheumann and Schiffler, *Water in the Middle East...*
26. Kibaroğlu, Kirschner, Mehring and Wolfrum, *Water Law and Cooperation...*
27. Ibid.
28. Scheumann and Schiffler, *Water in the Middle East...*
29. İlbey, "Nil ve Fırat-Dicle,"
30. Kibaroğlu, Kirschner, Mehring and Wolfrum, *Water Law and Cooperation...*

31. İlbey, "Nil ve Fırat-Dicle,"
32. Lorenz and Erickson, Strategic Water: Iraq...
33. Scheumann and Schiffler, Water in the Middle East...
34. Lorenz and Erickson, Strategic Water: Iraq...
35. Karrar A. Rahi and Todd Halihan, "Surface Water Salinity of the Euphrates, Tigris, and Shatt al-Arab Rivers," in Laith A. Jawad (ed.), Tigris and Euphrates Rivers: Their Environment from Headwaters to Mouth, (Cham: Springer, 2021), pp. 309-336.
36. Lorenz and Erickson, Strategic Water: Iraq...
37. Bilen, "Prospects for Technical Cooperation,"
38. İlbey, "Nil ve Fırat-Dicle,"
39. Lorenz and Erickson, Strategic Water: Iraq...
40. Ibid.
41. İlbey, "Nil ve Fırat-Dicle,"
42. Ibid.
43. Leth, "The Tigris and Euphrates,"
44. İlbey, "Nil ve Fırat-Dicle,"
45. Scheumann and Schiffler, Water in the Middle East...
46. Ibid.
47. İlbey, "Nil ve Fırat-Dicle,"
48. Leth, "The Tigris and Euphrates,"
49. Scheumann and Schiffler, Water in the Middle East...
50. Leth, "The Tigris and Euphrates,"
51. Fehim Taştekin, "Turkey names 'water czar' to ease disputes with Iraq," Voices for Iraq, (January 27, 2019), retrieved December 16, 2025, from <https://voicesforiraq.org/2019/01/turkey-names-water-czar-to-ease-disputes-with-iraq/>
52. Akın, "Turkey, Iraq sign,"
53. Kibaroglu, Kirschner, Mehring and Wolfrum, Water Law and Cooperation...
54. Al-Shakeri, "Iraq's Water Crisis,"
55. Taştekin, "Turkey names 'water czar'"
56. İlbey, "Nil ve Fırat-Dicle,"
57. Kibaroglu, Kirschner, Mehring and Wolfrum, Water Law and Cooperation...
58. Ibid.
59. İlbey, "Nil ve Fırat-Dicle,"
60. Scheumann and Schiffler, Water in the Middle East...
61. İlbey, "Nil ve Fırat-Dicle,"

62. Taştekin, "Turkey names 'water czar'"
63. Kibaroglu, Kirschner, Mehring and Wolfrum, Water Law and Cooperation...
64. Asit K. Biswas (ed.), International Waters of the Middle East: From Euphrates-Tigris to Nile, (Bombay: Oxford University Press, 1994).
65. Kibaroglu, Kirschner, Mehring and Wolfrum, Water Law and Cooperation...
66. Ibid.
67. İlbey, "Nil ve Fırat-Dicle,"
68. Biswas, International Waters...
69. Al-Shakeri, "Iraq's Water Crisis,"
70. Kibaroglu, Kirschner, Mehring and Wolfrum, Water Law and Cooperation...
71. Biswas, International Waters...
72. Laith A. Jawad (ed.), Tigris and Euphrates Rivers: Their Environment from Headwaters to Mouth, (Cham: Springer, 2021).
73. Achref Chibani, "Water Politics in the Tigris-Euphrates Basin," Arab Center Washington DC, (May 30, 2023), retrieved December 16, 2025, from <https://arabcenterdc.org/resource/water-politics-in-the-tigris-euphrates-basin/>
74. Benjamin Bigcraft, "The Coming Disaster In The Euphrates-Tigris Basin", The Organization for World Peace, (November 23, 2024), retrieved December 16, 2025, from <https://theowp.org/reports/the-coming-disaster-in-the-euphrates-tigris-basin/>
75. Leth, "The Tigris and Euphrates,"
76. Biswas, International Waters...
77. Leth, "The Tigris and Euphrates,"
78. Ibid.
79. Taştekin, "Turkey names 'water czar',"
80. Al-Shakeri, "Iraq's Water Crisis,"
81. Ibid.
82. Ibid.
83. Akın, "Turkey, Iraq sign,"
84. Taştekin, "Turkey names 'water czar',"
85. Ibid.
86. Akın, "Turkey, Iraq sign,"
87. Al-Shakeri, "Iraq's Water Crisis,"
88. Akın, "Turkey, Iraq sign,"